العرب
الخميس 2021/03/18
السنة 43 العدد 12003

قيس سعيد في ليبيا لإحياء دور تونس المفقود

استعادة الاستقرار الأمني وتفعيل الشراكات الاقتصادية أولى خطوات إعادة زخم العلاقات بين الجارين

حملت زيارة الرئيس التونسي قيس سعيد إلى العاصمة طرابلس، والتي تعتبر الأولى لأعلى مسؤول في هرم السلطة منذ تسع سنوات، بعد يوم من تولي السلطة الانتقالية الليبية مهامها رسميا، في طياتها الكثير من الأبعاد السياسية والدولية. فإلى جانب كونها تعكس الجهود، التي بذلتها تونس كوسيط لحل الأزمة الليبية، إلا أنها تشكل دافعا قويا لتعزيز العلاقات الدبلوماسية والأمنية والاقتصادية بين الجارين، وتمثل خطوة كبيرة نحو بناء عهد مشترك جديد لوضع قدم للخروج من دائرة الأزمات، التي انعكست على البلدين طيلة عشر سنوات.

عودة الروح للعلاقات التونسية الليبية

الجمعي قاسمي
صحافي تونسي

تونس – شكلت زيارة الرئيس التونسي قيس سعيد إلى ليبيا حدثا بارزا من حيث التوقيت، وخطوة هامة في سياق العلاقات الثنائية بين البلدين التي ساهمت تراكمات التجاذبات المحكومة بأجندات إقليمية ودولية التي عرفتها ليبيا، في غياب شبه كلي لتونس جعلها تفقد دورها ومصالحها طيلة السنوات العشر الماضية.

وأثارت هذه الزيارة التي تواصلت لعدة ساعات فقط جملة من التساؤلات حول أبعادها ودلالاتها السياسية، خاصة في ظل حالة التخبط والارتباك، التي تُخيم على المشهد السياسي العام في تونس، نتيجة تواصل الصراع حول الصلاحيات بين الرئاسات الثلاث، والذي جعل البلاد تدخل في أزمة مُتعددة الأركان.

زيارة في توقيت مهم

من حيث التوقيت، جاءت هذه الزيارة التي تمت الأربعاء، والتي تُعتبر الأولى من نوعها لرئيس تونسي منذ العام 2012، بعد 24 ساعة من استلام رئيس الحكومة الليبية الجديدة عبدالحميد الدبيبة لمهامه رسميا من رئيس حكومة الوفاق برئاسة فايز السراج، خلال موكب رسمي نُظم الثلاثاء في العاصمة طرابلس.

> نموذج الشراكة التونسية الليبية الذي يطمح إليه المسؤولون بالبلدين لن يكتمل إلا بتفعيل كافة الاتفاقيات المشتركة

وفتحت سرعة تنظيم هذه الزيارة، التي جعلت الرئيس التونسي قيس سعيد أول رئيس عربي وأفريقي وأجنبي يزور ليبيا بعد تسلم السلطة التنفيذية الجديدة مهامها لإدارة المرحلة الانتقالية، التي تسبق الانتخابات العامة المزمعة في الرابع والعشرين من ديسمبر المقبل، أيضا الباب واسعا أمام التكهنات التي تتالت في سياق محاولات تفكيك الرسائل الكامنة وراءها.

واختلطت في هذه التكهنات الحسابات السياسية في الداخل التونسي قبل الليبي، لتُشكل جملة من الاعتبارات، التي لم تخل من محاولات خصوم الرئيس قيس سعيد تحويل وجهة زيارته نحو مربعات أخرى، ليست مُنفصلة عن ظروف الأزمة في البلاد وتعقيداتها، رغم توضيح الرئاسة التونسية لإطارها وأهدافها.

وقبل يوم واحد من هذه الرحلة، أعلنت الرئاسة التونسية أن زيارة الرئيس سعيد "تأتي في إطار مساندة تونس للمسار الديمقراطي في ليبيا، وربط جسور التواصل وترسيخ سنة التشاور والتنسيق بين قيادتي البلدين وهي بذلك تُمثل مناسبة لإرساء رؤى وتصورات جديدة تعزز مسار التعاون بين البلدين، وتؤسس لتضامن شامل يلبي التطلعات المشروعة للشعبين في الاستقرار والنماء".

ومع ذلك، تواصل الجدل حول جدوى هذه الزيارة في هذا التوقيت، رغم الاحتفاء الكبير الذي حُظي به سعيد ساعة وصوله العاصمة الليبية طرابلس، والمباحثات التي وُصفت بـ"الناجحة" التي أجراها مع رئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي، ومع رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبدالحميد الدبيبة.

وبحسب الرئاسة التونسية، فقد تم الاتفاق خلال هذا اللقاء على "إعطاء دفع جديد للنشاط التجاري، ووضع خطة عمل لتفعيل الجانب الاستثماري عبر تسهيل إجراءات العبور بين البلدين، وتيسير الإجراءات المالية بين البنك المركزي التونسي ومصرف ليبيا المركزي".

كما تم أيضا "الاتفاق على تبادل الخبرات وتكثيف التعاون في مختلف المجالات الأخرى لمواجهة التحديات الكبيرة للبلدين، وذلك عبر الإسراع بعقد اللجان العليا المشتركة"، إلى جانب التطرق إلى جملة من الملفات الأخرى ذات الاهتمام المشترك، أبرزها الملف الأمني في علاقة بالتهديدات الإرهابية المُحدقة بالبلدين.

قواسم مشتركة

خلال مؤتمر صحافي مشترك مع رئيس المجلس الرئاسي الليبي، محمد المنفي، أكد الرئيس التونسي قيس سعيد على مساندة تونس للمسار الديمقراطي في ليبيا، وعلى دعمها للحكومة الليبية الجديدة، برئاسة عبدالحميد الدبيبة، وعلى أن «أمن تونس هو من أمن ليبيا».

وقال قيس سعيد إنه «حين استقرت الأمور، لم أتردد في المجيء إلى ليبيا لأقاسمها فرحتها بهذه المرحلة الانتقالية... نحن وليبيا شعب واحد وتاريخنا حافل بمظاهر الوحدة، وقد حان الوقت لتجاوز كل الخلافات مع ليبيا».

وأكد أيضا في تصريحاته أمام الصحافيين أن العلاقات بين ليبيا وتونس مميزة، وأن هناك ضرورة للعمل من أجل إحياء الاتفاقيات والعقود المُبرمة بين البلدين.ولم يفوت الرئيس التونسي تواجده في ليبيا دون إثارة ملف قضية الصحافيين التونسيين سفيان الشورابي ونذير القطاري المفقودين في ليبيا منذ شهر سبتمبر من العام 2014، إلى جانب التطرق إلى اتحاد المغرب العربي، حيث شدد على ضرورة العمل من أجل "إعادة نشاط الاتحاد المغاربي إلى سابق عهده".

وفتحت تصريحات الرئيس التونسي خلال المؤتمر الصحافي المُشترك مع رئيس المجلس الرئاسي الليبي، وخاصة منها تأكيده على أهمية إحياء باب التأويلات، التي ذهبت إلى اعتبار ذلك ردا على تصريحات سابقة لرئيس حركة النهضة الإسلامية راشد الغنوشي، سعى فيها إلى محاولة نسف هذا الاتحاد المغاربي الذي يتألف من خمس دول.

ودعا الغنوشي في تلك التصريحات، التي بثتها إحدى الإذاعات المحلية التونسية في نهاية شهر فبراير الماضي، تونس والجزائر وليبيا إلى فتح الحدود في ما بينها، وتبني عملة واحدة ومستقبل واحد لشعوب البلدان الثلاثة، مستبعدا بذلك المغرب وموريتانيا، الأمر الذي أثار استياء وسخط الرباط ونواكشوط، ورفضا في تونس وليبيا والجزائر.

إحياء دور تونس

ليس بعيدا عن ذلك، بدا واضحا أن قيس سعيد أراد عبر الزيارة توجيه رسائل ترتبط بمعاييرها السياسية وبمضمونها المباشر برغبة في استعادة الدور التونسي المفقود في الملف الليبي بسبب اصطفاف الحكومات السابقة تحت ضغط حركة النهضة مع الأجندات الإخوانية، التي عبثت باستقرار ليبيا.

> تونس تدرك أهمية العمل على تهدئة الأوضاع في ليبيا لتجنب تداعيات أي تدهور أمني فيها على أمنها واستقرارها

والدليل على ذلك، الرهان المتزايد الذي توليه الرئاسة التونسية على أهمية العمل لتهدئة الأوضاع بليبيا لتجنب تداعيات أي تدهور أمني وعسكري فيها على أمن واستقرار تونس، وكذلك لتفادي التهديد الإرهابي، وضمان سوق جديدة تُمكنها من إنعاش اقتصادها الذي تضرر كثيرا جراء الاقتتال الليبي-الليبي.

ويعكس هذا الرهان الرسائل المحمولة في مجمل التحركات السياسية والدبلوماسية، التي تؤكد أن تونس باتت مُضطرة لإعادة تصويب بوصلة مواقفها إزاء ليبيا، لاستعادة دورها الفاعل الذي يمكنها من إعادة التموقع في السوق الليبية، التي خسرتها.

وعمقت تلك الخسارة أزمة الاقتصاد التونسي، حيث تُشير تقارير البنك الدولي إلى أن تونس تخسر 800 مليون دولار سنويا بين استثمارات وصادرات، بسبب استمرار الأزمة في ليبيا، التي كانت تُعد أهم شريك اقتصادي وتجاري لتونس بعد الاتحاد الأوروبي، برقم معاملات تجاوز 3 مليارات دولار سنويا قبل 2010.

ومع ذلك، يبقى الرهان ضمن هذا المشهد، الذي يتسم بتسابق دول عربية وأفريقية وغربية على إعادة تموقعها داخل ليبيا، هشا بالنظر إلى ضجيج المناكفات السياسية الداخلية والمناورات المرتبطة بأجندات غير تونسية، الذي يجعل من إمكانية استعادة تونس لدورها ومكانتها في ليبيا محكوما بمدى قدرة قيس سعيد على ضبط الأمر باعتبار أن العلاقات الخارجية تبقى من صميم صلاحياته التي ضمنها له دستور البلاد.

تصلب المواقف السياسية لن يوقف سقوط لبنان نحو الهاوية

بيروت – يئنّ لبنان منذ أكثر من سنة تحت وطأة أزمة اقتصادية هي الأسوأ في تاريخه، وتترافق مع شلل سياسي تامّ يعيق تشكيل حكومة ويحدّ من قدرة السلطة على تقديم حدّ أدنى من الخدمات لمواطنين أضناهم تآكل أجورهم.

وفوّتت القيادات الطائفية في البلاد مهلة اتفقت عليها مع فرنسا لتشكيل حكومة جديدة، وعرضها لتجاوز مواعيد نهائية أخرى للخطر بمدّ طوق النجاة الذي امتدت به يد فرنسا لانتشال لبنان من أسوأ أزمة مالية يشهدها منذ الحرب الأهلية بين عامي 1975 و1990.

وكانت فرنسا قد رسمت بعد انفجار بيروت، إطارا زمنيا لكي يعالج لبنان خلاله مشكلة الفساد وينفذ إصلاحات للمساعدة في تأمين الحصول على مساعدات خارجية بمليارات الدولارات لإنقاذ البلاد الغارقة في الديون.

لكن القيادات، التي ظلت في مواقع المسؤولية على مدى سنوات شهدت فيها البلاد إهدارا في إنفاق الدولة وفسادا، تعثرت عند أول عائق يواجهها فلم تنجز ما وعدت به الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون من تشكيل حكومة جديدة بحلول منتصف سبتمبر الماضي.

ومع تصاعد الاحتقان بين المواطنين بشكل لم يسبق له مثيل، يتساءل المراقبون حول الخيارات، التي لا تزال أمام لبنان اليوم وسط تدهور بلا ضوابط في سعر صرف الليرة مقابل الدولار؟ وهل من أفق لوقف التدحرج السريع نحو الهاوية؟

ناصر ياسين

> كل طرف يبحث عن جني مكتسبات معينة قبل الانهيار التام

ويكمن سبب عودة الاحتجاجات مؤخرا في الصراعات الطائفية والفئوية السياسية المستمرة، حيث إن لبّ معضلة تشكيل الحكومة مطلب من الحزبين الشيعيين الرئيسيين في البلاد وهما جماعة حزب الله المدعومة من إيران وحليفتها حركة أمل بأن يكون لهما الحق في اختيار عدد من الوزراء والاحتفاظ بحقيبة المالية.

ويقول مصدر دبلوماسي عربي في بيروت لوكالة الصحافة الفرنسية "تسمح المعطيات الراهنة بتشكيل حكومة اليوم، لكن قياسا على سلوك القوى السياسية الموجودة وحساباتها التي يبدو أنها لم تتغير، فهناك تعطيل متبادل قد يستمر لأشهر". ويضيف "قدمنا حلولا كثيرة لكن الداخل لم يتلقفها".

وبلغت نقمة اللبنانيين الذين خرجوا إلى الشوارع في خريف العام 2019 احتجاجا على أداء الطبقة السياسية المتهمة بالفساد، ذروتها إثر انفجار مرفأ بيروت في أغسطس الماضي. ما دفع حجم الخسائر في الأرواح والدمار حكومة حسان دياب إلى تقديم استقالتها لامتصاص غضب الشارع.

وشكّل الانفجار ضربة قاضية للاقتصاد بعد أشهر من فرض قيود مصرفية مشددة وبدء انهيار سعر الصرف وتخلّف لبنان عن سداد دينه الخارجي. وتفاقمت معالم الانهيار مع فرض تدابير إغلاق مشددة على مراحل لمواجهة فايروس كورونا الذي حدّ أيضا من وتيرة الاحتجاجات ودفع مؤسسات إلى إقفال أبوابها.

ووجد اللبنانيون أنفسهم أمام ارتفاع جنوني في أسعار السلع والخدمات، بينما تراجعت قدراتهم الشرائية ولا تزال. وقد حاولت السلطة احتواء الوضع عبر تدابير موضعية، كدعم سلع استهلاكية وملاحقة صرافين. لكن تدهور الليرة استمر، ليتجاوز سعر الصرف الثلاثاء الماضي عتبة 15 ألفا مقابل الدولار، بينما الرسمي مثبت على 1507 ليرات.

والنزيف مرشح للاستمرار، فمن شأن نفاد احتياطي المصرف المركزي بالدولار الذي يُستخدم بشكل رئيسي لدعم استيراد القمح والمحروقات والأدوية، أن يجعل الدولة عاجزة عن توفير أبسط الخدمات.

ويؤاخذ مصرف لبنان على استمراره في طبع الليرات ما يفاقم، وفق محللين، التضخم المفرط أساسا، عوضا عن اتخاذ إجراءات حاسمة للجم التدهور وإعادة بناء ثقة المودعين بالبنوك وجذب الأموال من الخارج وتوحيد سعر الصرف.

وعادت منذ مطلع الشهر الحالي الاحتجاجات. وقطع متظاهرون لأيام طرقا رئيسية في أنحاء البلاد. وتستمر التحركات بشكل شبه يومي، لكن بصخب أقل.

ويوحي أداء القوى السياسية أنّها منفصلة عن الواقع، رغم ضغوط دولية قادتها فرنسا خصوصا لتشكيل حكومة. ويصطدم تأليف الحكومة الجديدة بشروط وشروط مضادة واتهامات متبادلة بالتعطيل بين الرئيس ميشال عون ورئيس الحكومة المكلف سعد الحريري منذ أكتوبر الماضي.

وتشبّث رئيس الجمهورية وتياره السياسي بالحصول على حصّة حكومية مرجحة هو ما يعيق ولادة الحكومة، رغم أنه ينفي ذلك. ولم تنجح مبادرات محلية وخارجية حتى الآن في تقريب وجهات النظر.

ويقول الباحث والأستاذ الجامعي ناصر ياسين "ثمة تآزم سياسي كبير بينما نتجه إلى الهاوية. يبحث كل فريق كيف سيستفيد من مكتسبات معينة قبل الانهيار التام".

ويحصل ذلك بينما تشهد مؤسسات الدولة ومرافقها في "حالة إنهاك تام"، ما يجعلها "عاجزة عن القيام بأبسط واجباتها، من توفير الخدمات اليومية وصولا إلى حفظ الأمن".

وخلال الأسبوع الماضي، أثارت تصريحات وزراء في حكومة تصريف الأعمال انتقادات واسعة، حيث نبّه وزير الداخلية محمد فهمي في مقابلة تلفزيونية إلى أن "الوضع الأمني قد تلاشى". بينما حذّر وزير الطاقة ريمون غجر من أن البلاد تتجه نحو "العتمة الشاملة" نهاية الشهر الحالي، ما لم تُقرّ سلفة لاستيراد الفيول.

قبلها بأيام، أعلن وزير التربية طارق المجذوب إضراب المدارس لأسبوع احتجاجا على عدم تقديم الحكومة مساعدات مالية ولوجستية لها.